



وزارة الصيد والاقتصاد البحري

Ministère des Pêches et de  
L'Economie Maritime

RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE

Honneur - Fraternité - Justice

Nouakchott, le 28 DEC 2021 في نواكشوط

Numéro 001077 الرقم

الوزير  
Le Ministre

تعميم

الموضوع: تثمين منتجات الصيد

من أجل تثمين أفضل لمنتجات الصيد البحري فقد تقرر اشراك جميع القدرات الوطنية في مجالي التبريد والتخزين، وبناء على ذلك فإن شركات الصيد البحري أو المؤسسات على اليابسة يجب أن تعلن قبل فاتح يناير 2022 عن قدرتها العملية في مجالي التبريد والتخزين، لدى إدارة تنمية وتثمين المنتجات، والشركة الموريتانية لتسويق الأسماك. وسيكون مسموحا لشركات الصيد البحري و/أو المؤسسات على اليابسة أن تتزود من الآن فصاعدا من منتجات الصيد البحري المفرغة على الشاطئ، رغما عن نظامها الجبائي والجمركي ويجب في جميع الأحوال الإعلان عن الكميات المشتراة (الحجم والمحددات) لدى خفر السواحل الموريتانية، والشركة الموريتانية لتسويق الأسماك. ولا يمكن تصديرها إلا من قبل الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك طبقا للنظام المشترك ولن يتم تطبيق النظام الجمركي والجبائي لأي شركة إلا على الكميات المصطادة في إطار استغلالها لحصتها، كما أن شركات الصيد البحري أو المؤسسات على الأرض ملزمة بوضع قدراتها الزائدة عن حاجتها في مجالي التبريد والتخزين تحت تصرف الفاعلين في مجال الصيد البحري بأسعار السوق يكلف الأمين العام لوزارة الصيد والاقتصاد البحري، وقائد خفر السواحل الموريتانية، والمدير العام للشركة الموريتانية لتسويق الأسماك، ومدير المكتب الوطني لتفتيش منتجات الصيد كل فيم يخصه بتطبيق هذا التعميم.

أدي ولد الزين



التوزيع

- وزارة المالية
- سلطة منطقة نواذيبو الحرة

نسخة إلى

- خفر السواحل الموريتانية
- المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك
- الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك
- كل الاتحاديات